المحاضرة 2: تطور نظرية المالية العامة

الأهداف

- تتبع التطور التاريخي لنظرية المالية العامة.
- فهم المدارس الفكرية الرئيسية في المالية العامة.
- تحليل مساهمات كبار خبراء الاقتصاد في نظرية المالية العامة.

1. النظرية الكلاسيكية للمالية العامة

الاقتصاد الكلاسيكي هو مدرسة فكرية ظهرت في القرن الثامن عشر وهيمنت على الفكر الاقتصادي لمعظم القرن التاسع عشر. ومن الشخصيات الرئيسية في الاقتصاد الكلاسيكي آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالثوس.

المبادئ الرئيسية للاقتصاد الكلاسيكي

سياسة عدم التدخل: دعا الاقتصاديون الكلاسيكيون عمومًا إلى دور محدود للحكومة في الاقتصاد، مؤكدين على أهمية الأسواق الحرة والمبادرة الفردية.

التنظيم الذاتي: اعتقدوا أن الأسواق ذاتية التنظيم ومن الطبيعي أن تميل نحو التوازن.

قانون ساي: الاعتقاد بأن العرض يخلق الطلب الخاص به، مما يعني أن فائضًا عامًا من السلع لن يحدث.

الحكومة المحدودة: دافع الاقتصاديون الكلاسيكيون عن دور ضئيل للحكومة، مع التركيز على توفير السلع العامة الأساسية مثل الدفاع الوطني والقانون والنظام.

الآثار المترتبة على المالية العامة

الإنفاق الحكومي الأدنى: دعا الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى الإنفاق الحكومي المحدود، بحجة أن التدخل الحكومي المفرط يمكن أن يشوه الأسواق ويعيق النمو الاقتصادي.

الميزانيات المتوازنة: أكدوا على أهمية الميزانيات المتوازنة، معتقدين أن العجز الحكومي قد يؤدي إلى التضخم.

الضرائب: فضل الاقتصاديون الكلاسيكيون عمومًا الضرائب غير المباشرة، مثل التعريفات الجمركية وضرائب الاستهلاك، على الضرائب المباشرة، مثل ضرائب الدخل.

2 . الاقتصاد الكينزي والمالية العامة

أحدث الاقتصاد الكينزي، الذي طوره الخبير الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز، ثورة في الفكر الاقتصادي وكان له تأثير عميق على نظرية وممارسة المالية العامة. زعم كينز أن الأسواق ليست دائمًا منظمة ذاتيًا ويمكن أن تمر بفترات من الركود الاقتصادي أو الركود. وأكد على دور تدخل الحكومة في استقرار الاقتصاد ومنع البطالة.

المبادئ الكينزية الرئيسية ذات الصلة بالمالية العامة

الطلب الكلي: ركز كينز على الطلب الكلي، الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد، كمحدد أساسي للنشاط الاقتصادي. عندما ينخفض الطلب الكلي، يؤدي ذلك إلى الركود الاقتصادي والبطالة.

تأثير المضاعف: أكد كينز على التأثير المضاعف، وهو فكرة أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد. عندما تنفق الحكومة المال، فإنها تخلق دخلاً للشركات والأفراد، الذين ينفقون دخلهم بدورهم، مما يؤدي إلى تفاعل متسلسل للنشاط الاقتصادي.

السياسة المالية: دعا كينز إلى استخدام السياسة المالية، التي تنطوي على الإنفاق الحكومي والضرائب، لإدارة الطلب الكلي. أثناء فترات الركود الاقتصادي، يجب على الحكومات زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب وخلق فرص العمل.

الإنفاق بالعجز: زعم كينز أن الحكومات لا ينبغي أن تخشى تشغيل العجز خلال فترات الركود الاقتصادي لتحفيز الطلب. كان يعتقد أن فوائد زيادة النشاط الاقتصادي سوف تفوق تكاليف العجز.

الآثار المترتبة على المالية العامة:

الدور النشط للحكومة: يؤكد الاقتصاد الكينزي على الدور النشط للحكومة في إدارة الاقتصاد من خلال السياسة المالية. وهذا على النقيض من الاقتصاد الكلاسيكي، الذي دعا إلى دور محدود للحكومة.

السياسات المضادة للدورة الاقتصادية: يزعم الاقتصاديون الكينزيون أن السياسات المضادة للدورة الاقتصادية، وهذا يعني أن الحكومات يجب أن تتخذ إجراءات لمواجهة التقلبات الاقتصادية. أثناء فترات الركود، يجب على الحكومات زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب، بينما أثناء فترات الازدهار، يجب عليها خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب لتهدئة الاقتصاد.

المرونة: يؤكد الاقتصاد الكينزي على أهمية المرونة في سياسات المالية العامة. يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتعديل خطط الإنفاق والضرائب استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة.

كان للاقتصاد الكينزي تأثير كبير على نظرية وممارسة المالية العامة. وقد أدى تأكيده على دور الحكومة في استقرار الاقتصاد إلى الاستخدام الواسع النطاق لأدوات السياسة المالية، مثل الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب، لمعالجة فترات الركود الاقتصادي. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن هناك أيضًا انتقادات للاقتصاد الكينزي، مثل المخاوف بشأن الديون الحكومية وإمكانية التضخم.

3 . الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والتمويل العام

نشأ الاقتصاد الكلاسيكي الجديد كاستجابة للاقتصاد الكينزي، وخاصة في منتصف القرن العشرين. وهو يؤكد على كفاءة السوق، والاختيار الفردي، ودور الأسعار في تخصيص الموارد. وفي حين ركز الاقتصاد الكينزي على الطلب الكلي والتدخل الحكومي، فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد يميلون إلى الحلول القائمة على السوق والتدخل الحكومي المحدود.

المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي الجديد ذات الصلة بالتمويل العام:

كفاءة السوق: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد عمومًا أن الأسواق فعالة في تخصيص الموارد، مما يعني أنها تنتج أكبر قدر ممكن من الناتج في ضوء المدخلات المتاحة.

الاختيار الفردي: يؤكدون على دور الاختيارات الفردية في تحديد النتائج الاقتصادية، ويجادلون بأن الناس عقلانيون ومهتمون بمصالحهم الذاتية.

التدخل الحكومي المحدود: مع الاعتراف بالحاجة إلى تدخل الحكومة في حالات معينة، فإن خبراء الاقتصاد الكلاسيكيين الجدد يدافعون عمومًا عن دور محدود للحكومة، مما يسمح للأسواق بالعمل بحرية.

الآثار المترتبة على المالية العامة:

الضرائب: غالبًا ما يدافع خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد عن أنظمة ضريبية فعّالة تقلل من التشوهات وتعزز النمو الاقتصادي.

الإنفاق العام: يؤكدون على أهمية تحليل التكلفة والفائدة في تقييم برامج الإنفاق العام.

الخصخصة: قد يدعم خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد خصخصة الخدمات العامة، بحجة أن الأسواق يمكن أن توفر هذه الخدمات بكفاءة أكبر.

إلغاء القيود التنظيمية: غالبًا ما يدافعون عن إلغاء القيود التنظيمية لتقليل الحواجز أمام الدخول وزيادة المنافسة.

نظرية الاختيار العام

تطبق نظرية الاختيار العام، وهي فرع من فروع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، المبادئ الاقتصادية على تحليل السلوك السياسي وصنع القرار. وتؤكد على دور المصلحة الذاتية وجماعات المصالح والعمليات السياسية في تشكيل السياسات الحكومية.

المفاهيم الرئيسية في نظرية الاختيار العام:

- **جماعات المصالح**: جماعات المصالح هي منظمات تمثل مجموعات محددة من الناس أو الصناعات. وغالبًا ما تمارس الضغط من أجل سياسات تفيد أعضائها.
- **البحث عن الريع:** البحث عن الريع هو سلوك الأفراد أو المجموعات الذين يحاولون الحصول على فوائد اقتصادية دون المساهمة في المجتمع. يمكن أن يشمل هذا الضغط من أجل سياسات حكومية تفيد مجموعة معينة على حساب الآخرين.
- **البيروقراطية:** تحلل نظرية الاختيار العام سلوك البيروقراطيين وكيف قد يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، بدلاً من مصالح الجمهور.

الآثار المترتبة على المالية العامة:

- **فشل الحكومة:** يمكن أن تساعد نظرية الاختيار العام في تفسير سبب فشل الحكومات في تحقيق أهدافها المقصودة. يمكن أن يكون هذا بسبب تأثير جماعات المصالح، أو سلوك البحث عن الريع، أو المصلحة الذاتية للبيروقراطيين.
- **التدخل الحكومي المحدود:** غالبًا ما تدعم نظرية الاختيار العام دورًا محدودًا للحكومة، بحجة أن الأسواق أكثر كفاءة من الحكومات في تخصيص الموارد.
- **الإصلاحات المؤسسية:** قد يدافع منظرو الاختيار العام عن الإصلاحات المؤسسية للحد من تأثير المصالح الخاصة وجعل الحكومات أكثر مسؤولية أمام الجمهور.

اقتصاد الرفاهية

اقتصاد الرفاهية هو فرع آخر من فروع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي يركز على التخصيص الفعال للموارد وتعظيم الرفاهية الاجتماعية. ويستخدم أدوات اقتصادية لتحليل التكاليف والفوائد المترتبة على السياسات العامة المختلفة.

4 . المالية العامة الحديثة: التطورات الأخيرة والاتجاهات الناشئة

تطورت نظرية المالية العامة بشكل كبير في العقود الأخيرة، مما يعكس المشهد الاقتصادي العالمي المتغير وظهور تحديات جديدة. وتشمل بعض أهم التطورات ما يلي:

الاقتصاد البيئي: أدت الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية إلى تطوير الاقتصاد البيئي، وهو المجال الذي يحلل الآثار الاقتصادية للسياسات البيئية. يجب على نظرية المالية العامة الآن أن تأخذ في الاعتبار تكاليف وفوائد اللوائح والاستثمارات البيئية.

العولمة: لقد طرح الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي تحديات جديدة للمالية العامة. يجب على الحكومات الآن أن تنظر في الآثار الدولية لسياساتها المالية والتنسيق مع البلدان الأخرى لمعالجة المشاكل الاقتصادية العالمية.

التقدم التكنولوجي: خلق التقدم التكنولوجي، مثل صعود التجارة الإلكترونية والعملات الرقمية، فرصًا وتحديات جديدة للمالية العامة. يجب على الحكومات تكييف أنظمتها الضريبية وأطرها التنظيمية لمعالجة هذه التغييرات.

التفاوت: أصبح التفاوت المتزايد في الدخل مصدر قلق كبير في العديد من البلدان. يجب أن تتناول نظرية المالية العامة كيفية تصميم السياسات التي تعزز التوزيع العادل للموارد مع الحفاظ على النمو الاقتصادي.

- **الاتجاهات الناشئة**

تعمل العديد من الاتجاهات الناشئة على تشكيل مستقبل المالية العامة:

الاقتصاد السلوكي: يطبق الاقتصاد السلوكي رؤى من علم النفس وعلم الاجتماع لفهم كيفية اتخاذ الناس للقرارات الاقتصادية. وقد أدى هذا إلى اهتمام متزايد باستخدام الاقتصاد السلوكي لتصميم سياسات مالية عامة أكثر فعالية. على سبيل المثال، قد تستخدم الحكومات الدفعات أو خيارات التخلف عن السداد لتشجيع الناس على الادخار للتقاعد أو تبني سلوكيات موفرة للطاقة.

البيانات الضخمة: أدى توافر مجموعات البيانات الضخمة إلى خلق فرص جديدة للمالية العامة. يمكن للحكومات استخدام البيانات الضخمة لتحسين تحصيل الضرائب وتحديد الاحتيال وتصميم برامج اجتماعية أكثر استهدافًا.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تُستخدم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل متزايد لتمويل وتقديم الخدمات العامة. يمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتوفير الخدمات الأساسية، لكنها تثير أيضًا مخاوف بشأن المساءلة والشفافية.

الفيدرالية المالية: الفيدرالية المالية هي دراسة كيفية تقسيم الموارد والمسؤوليات بين مستويات مختلفة من الحكومة. مع تزايد اللامركزية في البلدان، أصبحت قضية الفيدرالية المالية أكثر أهمية.

إن هذه التطورات الأخيرة والاتجاهات الناشئة تشكل مستقبل المالية العامة. ويتعين على الحكومات أن تتكيف مع هذه التغييرات لضمان بقاء سياساتها المالية العامة ذات صلة وفعالة في القرن الحادي والعشرين.

أسئلة مراجعة المحاضرة

أسئلة الفهم:

ما هي الخصائص الرئيسية للاقتصاد الكلاسيكي؟

كيف تحدى الاقتصاد الكينزي النهج الكلاسيكي في التعامل مع المالية العامة؟

ما هي المبادئ الرئيسية للاقتصاد الكلاسيكي الجديد؟

أسئلة التطبيق:

هل يمكنك التفكير في مثال واقعي حيث تم تطبيق المبادئ الاقتصادية الكينزية لمعالجة الركود الاقتصادي؟

كيف قد يتعامل خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد مع مشكلة عدم المساواة في الدخل؟

أسئلة التفكير النقدي:

كيف أثرت المدارس الفكرية المختلفة في المالية العامة على قرارات السياسة العامة بمرور الوقت؟

هل يمكنك تحديد أي اتجاهات ناشئة في نظرية المالية العامة قد تتحدى النهج السائد؟

أسئلة الفهم:

الاقتصاد الكلاسيكي:

الخصائص الرئيسية: أكد الاقتصاد الكلاسيكي على مبدأ عدم التدخل الحكومي المحدود وطبيعة الأسواق ذاتية التنظيم. وكان يعتقد أن فترات الركود الاقتصادي كانت مؤقتة وأن الحكومات يجب أن تتجنب التدخل النشط.

التمويل العام: دعا الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى الميزانيات المتوازنة والإنفاق الحكومي الأدنى. وفضلوا الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، وكانوا يعتقدون أن الحكومة يجب أن تركز على توفير السلع العامة الأساسية.

الاقتصاد الكينزي:

التحدي للنهج الكلاسيكي: تحدى الاقتصاد الكينزي النهج الكلاسيكي من خلال القول بأن الأسواق يمكن أن تشهد فترات طويلة من الركود الاقتصادي وأن التدخل الحكومي ضروري لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

المبادئ الرئيسية: أكد الاقتصاد الكينزي على دور الطلب الكلي في تحديد النشاط الاقتصادي ودعا إلى استخدام السياسة المالية، مثل الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب، لتحفيز الطلب أثناء فترات الركود.

الاقتصاد الكلاسيكي الجديد:

المبادئ الرئيسية: يؤكد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على الاختيار الفردي وكفاءة السوق ودور الأسعار في تخصيص الموارد. غالبًا ما تدعو إلى تدخل حكومي محدود واستخدام حلول قائمة على السوق.

أسئلة التطبيق:

مثال كينزي: من الأمثلة الواقعية للمبادئ الاقتصادية الكينزية في العمل سياسات الصفقة الجديدة التي نفذها الرئيس فرانكلين د. روزفلت أثناء الكساد الأعظم. تضمنت هذه السياسات الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وبرامج الأشغال العامة وشبكات الأمان الاجتماعي، مما ساعد في تحفيز النشاط الاقتصادي والحد من البطالة.

عدم المساواة في الدخل: غالبًا ما يتعامل خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد مع مشكلة عدم المساواة في الدخل من خلال سياسات تعزز النمو الاقتصادي والكفاءة. قد يزعمون أن النمو الاقتصادي سيفيد الجميع في النهاية، بما في ذلك الفقراء، وأن التدخل الحكومي يجب أن يركز على خلق الفرص للأفراد لتحسين ظروفهم الاقتصادية. ومع ذلك، يدرك بعض خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد أيضًا الحاجة إلى سياسات مستهدفة لمعالجة عدم المساواة الشديد.

المقايضات: غالبًا ما تكون هناك مقايضات بين الكفاءة والمساواة في سياسات المالية العامة. على سبيل المثال، قد تؤدي السياسات التي تعزز الكفاءة، مثل تقليل اللوائح أو خفض الضرائب، أيضًا إلى زيادة عدم المساواة في الدخل. يجب على الحكومات أن تدرس هذه المقايضات بعناية وأن تزن فوائد وتكاليف السياسات المختلفة.

أسئلة التفكير النقدي:

تأثير المدارس الفكرية: لقد أثرت المدارس الفكرية المختلفة في المالية العامة على قرارات السياسة العامة بمرور الوقت. على سبيل المثال، لعبت الاقتصادات الكينزية دورًا مهمًا في تشكيل السياسة الاقتصادية خلال فترة الكساد الأعظم وفترة ما بعد الحرب. في العقود الأخيرة، اكتسب الاقتصاد الكلاسيكي الجديد نفوذًا، مما أدى إلى التركيز بشكل أكبر على الحلول القائمة على السوق والتدخل الحكومي المحدود.

القيود: لكل مدرسة فكرية حدودها. قد يقلل الاقتصاد الكلاسيكي من تقدير دور الحكومة في استقرار الاقتصاد، في حين قد لا يعالج الاقتصاد الكينزي بشكل كافٍ العواقب الطويلة الأجل للديون الحكومية. قد يتجاهل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أيضًا أهمية إخفاقات السوق والحاجة إلى تدخل الحكومة.

الاتجاهات الناشئة: تشمل الاتجاهات الناشئة في نظرية المالية العامة الاقتصاد السلوكي، الذي يؤكد على دور علم النفس والتحيزات المعرفية في اتخاذ القرار الاقتصادي. كما أصبحت البيانات الضخمة مهمة بشكل متزايد في المالية العامة، حيث تستخدم الحكومات البيانات لتحسين تحصيل الضرائب، وتحديد الاحتيال، وتصميم برامج اجتماعية أكثر استهدافًا.